



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 17 أيلول / سبتمبر، 2020

تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار

إبراهيم اسعدي

إبراهيم السعيد

أستاذ الدبلوماسية والدراسات الأمنية والدفاعية بجامعة قطر. ومؤسس الخطة الدراسية لماجستير الدراسات الدفاعية بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة مونتريال وعلى الماجستير في التخصص نفسه من جامعة لافال بكندا. حاصل على ماجستير الدراسات المعمقة في الدراسات الاستراتيجية والسياسة الدفاعية من الكلية العليا للدراسات الدولية بباريس. اشتغل سابقاً أستاذاً للعلاقات الدولية بجامعة لافال وجامعة أوتاوا بكندا، وباحثاً مقيماً بالكلية العسكرية للحلف الأطلسي في روما، وباحثاً زائراً بمعهد أبحاث السياسة الخارجية بفيلاذيليا بأميركا، وباحثاً زائراً بمعهد الأبحاث في الشؤون العسكرية في سيول بكوريا الجنوبية، وباحثاً مقيماً بالمعهد الكيبكي للدراسات الدولية بكندا. تعاون كأستاذ منتدب مع كلية أحمد بن محمد العسكرية وكلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان المشتركة بالدوحة. أصدر 6 كتب من بينها 3 كتب حول الحلف الأطلسي، وكتاب حول القيادة العسكرية الخليجية الموحدة. أصدر ما يفوق 30 مقالاً علمياً محكماً في السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية والأمن القومي في مجلات علمية متخصصة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرف، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: مفهوم السياسة الدفاعية
4	ثانياً: محددات السياسة الدفاعية القطرية
5	1. الدولة الصغرى
6	2. أمن الحدود
6	3. النظرة إلى التهديد
7	4. الدفاع المشترك في منطقة الخليج
8	ثالثاً: مجالات تأثير الحصار في السياسة الدفاعية القطرية
9	1. التسلّح والصناعة العسكرية
11	2. الاستثمار في تكنولوجيا الحروب الحديثة
13	3. الخدمة العسكرية
15	4. بناء تحالفات عسكرية جديدة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية
17	5. التقارب العملياتي
18	6. التعليم العسكري
19	خاتمة
21	المراجع

مقدمة

مثل قرار حصار دولة قطر الذي اتخذته ثلاث دول خليجية، وهي المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، إضافة إلى جمهورية مصر العربية، في 5 حزيران/ يونيو 2017، منعطفاً في مسار السياسة الدفاعية القطرية، خاصة في ما يتعلّق بمصادر التهديدات العسكرية وتحديات التوازن الاستراتيجي الإقليمي. من المنظور الاستراتيجي، يعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها بمنزلة إعلان حرب، ترتّب عليه الاستنفار عسكرياً لمواجهة أي تصعيد وتفعيل الاستراتيجيات القتالية الميدانية.

لقد وضع هذا الحصار والظروف التي أعقبته السياسة الدفاعية القطرية أمام تحدّي التدخل العسكري، وضرورة التحرك السريع للحفاظ على السيادة الوطنية. فما الأبعاد العسكرية لهذا الحصار؟ وكيف استفادت منه قطر لتعزيز القدرات الدفاعية للجيش القطري؟ وهل نجحت في تجاوز تداعياته والزيادة في الاستثمار في قطاع الدفاع وتقوية علاقات التعاون العسكري مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين؟ وهل كان لهذا الحصار تأثير في عقيدتها العسكرية لحمايتها من أي تهديد وخلق قوة ردع قادرة على الحفاظ على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تنطلق هذه الدراسة من وضع تصور لمحدّدات السياسة الدفاعية القطرية بناءً على المنهجية العلمية في حقل الدراسات الأمنية والدفاعية التي تربط الأمن والدفاع بمصادر التهديد، خاصة أن البعد العسكري لهذه الأزمة الخليجية يحيل إلى علاقة التهديدات الخارجية باستعمال القوة العسكرية، وبرؤية الدولة دفاعها الوطني وتأثير ذلك في عقيدتها العسكرية.

تهدف الدراسة إلى تناول وتحليل تأثير الحصار في السياسة الدفاعية القطرية، وأهم التحولات التي عرفتھا في ما يتعلق بتعزيز مقومات القوة العسكرية. ويعتبر البعد العسكري من أهم مقومات الأمن القومي القطري، الذي يهدف أساساً إلى إعداد مصادر القوة العسكرية في مجال تدريب الجيش القطري وتطويره وتسليحه، وبناء أحلاف عسكرية في الدفاع المشترك مع شركاء موثوق بهم. ولا شك في أن تحقيق هذا الهدف يعني بالضرورة تمكين الدولة من مواجهة التهديدات التي تسعى إلى إخضاعها أو الاعتداء على سيادتها الوطنية.

أولاً: مفهوم السياسة الدفاعية

تتفق معظم الأدبيات⁽¹⁾ التي تناولت مفهوم السياسة الدفاعية على أنّها تدل على السياسة التي تسعى إلى تحديد الموقف الاستراتيجي، للتعامل مع التهديدات العسكرية الآنية والمستقبلية انطلاقاً من العقيدة العسكرية للقوات المسلحة، وهي سياسة عمومية Public Policy تدخل في إطار ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به في قطاع الدفاع الوطني⁽²⁾. وتمثّل السياسة الدفاعية البعد العسكري في سياسة الأمن القومي التي تعتبر أشمل وأوسع لأنها تتناول مختلف الأبعاد العسكرية وغير العسكرية المرتبطة بالقيم المركزية للدولة والمجتمع والأفراد، كما أنّ موضوعها لا يتحدد بالفواعل العسكرية التقليدية والتهديدات

1 للاطلاع على المزيد من الكتابات حول هذا الموضوع، ينظر:

Michael E. Porter, "What is Strategy?," *Harvard Business Review*, vol. 74, no. 6 (November-December 1996), pp. 61-78; Henry Mintzberg, "The Fall and Rise of Strategic Planning," *Harvard Business Review*, vol. 72, no. 1 (January-February 1994), pp. 107-114; David Chuter, *Governing & Managing: The Defence Sector* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2011); Alan G. Stolberg, *How Nation-States Craft National Security Strategy Documents* (Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2012).

2 Hari Bucur-Marcu (ed.), *Essentials of Defence Institution Building* (Vienna and Geneva: DCAF, 2009), pp. 63-76; Todor Tagarev, "Defence Planning-Core Processes in Defence Management," in: Hari Bucur-Marcu, Philipp Fluri & Todor Tagarev (eds.), *Defence Management: An Introduction* (Geneva: DCAF, 2009), pp. 45 - 74.

الخارجية في شكل عدوان عسكري، بل يشمل، أيضاً، عناصر القوة الناعمة الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية التي تعزّز قدرة الدولة على الحفاظ على مصالحها الوطنية والدفاع عنها وحمايتها، وتتميز بطابعها التوجيهي والإرشادي لمختلف الفاعلين في القطاع الأمني⁽³⁾. لكن البعد العسكري يحظى دائماً بأهمية خاصة في نظرة الدول إلى مقومات أمنها القومي، لأنه يمكّنها من الحفاظ على القيمة المركزية المتمثلة في السيادة والاستقلال الوطني ضد التهديدات التي تسعى إلى إخضاعها أو إلغائها وجودها. ولهذا يكون الاعتماد على الذات الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف بالتوازي مع الدخول في أحلاف عسكرية للدفاع المشترك.

تعدّ الدولة، كما يتصوّرنا الاتجاه الواقعي في الدراسات الأمنية، الموضوع المرجعي الأساسي لصياغة السياسة الدفاعية وتفسيرها. يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدولة هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي، ولا ترى أمنها وقوتها إلا في منظومة قائمة على الدفاع الذاتي. فهي تبحث في الأساس عن الأمن وعن الهيبة، وخصوصاً عن استقلالية قرارها لأنها في عالم لا يمكن أن تثق به، ولا تريد أن يكون مصيرها بيد غيرها. ويرى جون ميرشايمر، أحد أبرز الواقعيين المعاصرين، أن النظام الدولي مبني على الفوضى السياسية في محيط من العنف وصراع المصالح، تبحث فيه الدول باستمرار عن مراكمة القوة العسكرية، وعن فرص لاستغلال بعضها البعض⁽⁴⁾. ويرى كينيث والتز أن المصلحة الوطنية العليا للدولة هي البقاء الذي يعتمد على قدراتها المادية وأحلافها الدفاعية، ولذلك يعتبر لجوءها إلى القوة ضرورياً لحسم الصراع إذا تعدّر ذلك سلمياً⁽⁵⁾. بمعنى آخر، يجب أن تكون الدولة قادرة على الحفاظ على شرعية مصالحها بالحرب، وليس تجنبها تحت ذريعة الحفاظ على الوضع السلمي⁽⁶⁾.

ضمن هذا السياق، فإنّ السياسة الدفاعية هي السياسة التي تعنى بالأمن في مفهومه التقليدي، حيث تستخدم للتعبير عن الإجراءات التي تتخذها الدول لا ليكون لديها مقدارٌ من القوة فحسب، بل لتسعى للحفاظ على ميزان القوة لمصلحتها. إن القوة العسكرية توفرّ الثقة والاطمئنان للدولة وتحرّرها من الخوف ومن خشية خصومها؛ بمعنى أن الدولة التي لا تسندها قوة عسكرية لا يمكنها أن تصمد في وجه التهديدات الخارجية، ولهذا يعتقد رواد المدرسة الواقعية أن «القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا High Politics، وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا⁽⁷⁾ Low Politics».

ترتبط السياسة الدفاعية ارتباطاً وثيقاً بالتهديدات الموجودة في البيئة الأمنية، سواء الإقليمية أو الدولية، فالدفاع الوطني كونه فرعاً من فروع الأمن في مفهومه الشامل لا يمكن تصوّره إلا من خلال مصادر التهديد. فمثلاً برامج التسلّح تتحدد وفق القدرات الدفاعية للقوى المعادية، إذ تحرص الدول على ألا تكون في وضع متأخر، وتسعى إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الذي يضمن لها مواجهة التهديدات الخارجية. ومن هنا تكون وظيفة السياسة الدفاعية تحديد التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة، وتقييم القدرات التي تمتلكها الدولة لمواجهة تلك التهديدات، سواء قدرات الردع وإطلاق النار الذي تتمتع به قواتها المسلحة أو ما توفرّه لها آليات الدفاع المشترك إذا كانت تنتمي إلى أحلاف عسكرية.

من المنظور الاستراتيجي، يعبرّ التهديد عن «بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعدّر معها وجود حلّ سلمي يوفرّ للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور

3 Le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), "Politiques de sécurité nationale," *DCAF Backgrounder*, no. 1 (2008), pp. 1 - 8.

4 John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security*, vol. 19, no. 3 (Winter 1994-1995), pp. 5 - 49.

5 Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley in Political Science (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), pp. 103 - 117.

6 Dario Battistella, *Théories des relations internationales* (Paris: Les Presses de Sciences Po, 2006), p. 462.

7 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطل)", *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 19 (صيف 2008)، ص 15.

قدراتها على موازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يجبر الأطراف المتصارعة على اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرّضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر»⁽⁸⁾. وفي نفس الاتجاه، يرى باري بوزان وزملاؤه في مدرسة كوينهاغن أن الأمن لا يتحقق إلا بالتحرّر من التهديدات، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل ضد القوى المعادية. وقد تأتي هذه التهديدات من الداخل أو الخارج، كما يمكن أن تكون عسكرية وغير عسكرية⁽⁹⁾، فالتهديد بهذا المعنى هو ذلك النشاط الذي يستهدف إلحاق الضرر وزعزعة الأمن والاستقرار أو حمل الدول والأفراد على تغيير سلوكهم بما ينطوي عليه من خطورة، لكن نجاحه يرتبط بمصادقية ما يستند إليه من مبررات، وقدرة على استعمال القوة العسكرية.

ولذلك فإن التهديد ذا الطبيعة العسكرية يقتضي جاهزية الجيش للدفاع Combat Readiness، سواء في وقت السلم أو الحرب، والأخذ في الاعتبار مدى قرب هذا التهديد من الحدود البرية والبحرية والجوية أو بعده عنها، ومدى استمراريته ومدى خطورته بغرض تحديد الاستراتيجيات المناسبة التي يجب اتخاذها. بناءً عليه، تعتمد السياسة الدفاعية في صياغتها على أربع ركائز، وهي: إدراك التهديدات الخارجية؛ ورسم الاستراتيجية العسكرية؛ وتوفير القدرة على المواجهة؛ ثم إعداد السيناريوهات المحتملة ضد أي عدوان. يلخص والتز هذه الفكرة بالقول إن دراسة هذه السياسة يجب أن تركز على التهديد، وعلى استعمال القوة العسكرية⁽¹⁰⁾.

من الناحية التنظيمية تتبّع السياسة الدفاعية جميع الخطوات العملية في صنع السياسات العمومية بحسب مراحل التخطيط والإدارة، وما يتطلّب ذلك من ربط الوسائل بالغايات. وبما أنّها سياسة عمومية فهي تعبر عن اتجاهات العمل الحكومي في تحقيق المصالح الوطنية العليا للدولة في المجال العسكري. أما من الناحية السياسية، فإن أي سياسة دفاعية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. وإذا كان النظام ديمقراطياً، فإن مؤسسة الجيش تكون خاضعة للسلطة المدنية، وتقوم بترشيح القرارات التي تتخذها الحكومة وتنفيذها، ويتم الربط بين المجال المدني والعسكري عبر وزارة الدفاع، ويعتبر ذلك مقياساً على استقلالية الجيش واحترافيته. أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن سياسة الدفاع تعكس في هذه الحالة توجهات النخب التي تمتلك القرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم⁽¹¹⁾.

كما أنّ السياسة الدفاعية تتأثر بقوة الدولة الاقتصادية، في إطار علاقة تلازمية وتفاعلية بين الاقتصاد والإنفاق العسكري، وهي سياسة لا يمكن فهمها من دون الرجوع إلى علم الاقتصاد، وخاصة نظرية الإنفاق العام. وإذا كانت الدولة تعرف نمواً اقتصادياً قوياً، فإن ذلك يساعد على تخصيص الموارد المالية اللازمة لخدمة أولوياتها في الدفاع الوطني، وشراء أو صنع ما يحتاج إليه الجيش من معدات وتجهيزات، والعكس أيضاً يؤثر سلبياً في قوتها العسكرية، لهذا يعتبر الإعداد الاقتصادي قاعدة أساسية، سواء في وقت السلم أو الحرب، ويحتل الإنفاق العسكري مكانة مهمة في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية، سواء من حيث حجمه المطلق، أو نسبته من النفقات الحكومية أو الناتج القومي.

لذا ترى النظرية الاقتصادية التقليدية بعمومياتها عبر تطورها التاريخي أن النفقات العسكرية Military Expenditures مجرد اقتطاع يخفض الاستثمار أو الاستهلاك المدني، ومن ثم يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، خاصة في أوقات الحرب، حيث يتضاعف الاستهلاك العسكري أضعاف المرات، ويتحول عبئاً وأحياناً إلى أداة لاستنزاف الاقتصاد الوطني⁽¹²⁾. وبناءً عليه، فإن إدارة الاقتصاد في وقت الحرب والانعكاسات السلبية

8 المرجع نفسه، ص 28.

9 Barry Buzan, Ole Wæver & Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998).

10 Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly*, vol. 35, no. 2 (June 1991), p. 212.

11 ينظر: إبراهيم السعيد، "واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/1/24.

12 Alex Mintz & Chi Huang, "Defense Expenditures: Economic Growth, and the 'Peace Dividend'," *The American Political Science Review*, vol. 84, no. 4 (December 1990), pp. 1283 - 1293.

الناجمة عن جهود التسلح تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، لكن على عكس هذه التصورات التقليدية، فإن هذه النفقات تؤثر في الكفاية من خلال إسهامها في التحديث والتعليم والتدريب، وتوسيع المهارات والوفرة الإنتاجية والأشغال العامة، وكذلك من خلال ما تضيفه إلى الطلب وتشغيلها الموارد. وهذا الأمر يتطلب بالضرورة تكييف النشاط الاقتصادي لتلبية الاحتياجات العسكرية والمدنية على السواء في إطار علاقة تكاملية بين البعد المدني والبعد العسكري للقطاع الصناعي، لأن أثر الإنفاق العسكري في البلدان النامية يختلف عن أثره في الدول الصناعية⁽¹³⁾.

ثانياً: محددات السياسة الدفاعية القطرية

خلال مرحلة الاستعمار البريطاني، كانت السياسة الخارجية والدفاعية تحت سلطة المملكة المتحدة بمقتضى معاهدة الحماية التي وقّعها حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني عام 1916. وبعد الحصول على الاستقلال الوطني عام 1971، بدأت قطر في اعتماد برامج عسكرية لبناء قوة دفاعية لمواجهة التهديدات الإقليمية وتوترات الحرب الباردة، حيث كان تأسيس القوات المسلحة القطرية في نفس التاريخ ينظر إليه بوصفه رمزاً من رموز السيادة والاستقلال الوطني⁽¹⁴⁾. تبعه بعد ذلك تأسيس وزارة الدفاع بمقتضى القانون رقم 2 لسنة 1977 وصدور حزمة من التشريعات العسكرية بشكل متوالٍ، لتنظيم عمل القوات المسلحة القطرية وتقنيته.

صحيح أن قطر لا تصرح بوجود وثيقة رسمية تستخدم لبيان تصورها للسياسة الدفاعية على خلاف بعض الدول، خاصة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، التي تستند إلى تقليد البيانات البيضاء White Papers في مجال الدفاع، غير أنها تتيح معلومات عن هذه السياسة، في ما تنشره مديرية التوجيه المعنوي للقوات المسلحة القطرية، وفي خطابات كبار القادة الدبلوماسيين والعسكريين التي توضح الموقف الاستراتيجي العام. لكن، إذا كانت هذه السياسة غير معلنة في وثيقة رسمية عمومية - وهنا لا نتكلم عن رؤية قطر 2030، لأنها ليست وثيقة أمن قومي ولا تتناول البعد العسكري - فإن هذا لا يمنع من وضع تصور لهذه السياسة انطلاقاً من أربعة محددات، وهي:

1. الدولة الصغرى.
2. أمن الحدود.
3. تأثير النظامين الإقليمي والدولي في رسم هذه السياسة من خلال قياس درجة التهديدات، بما يسمح بتحديدتها أو التقليل من تأثيرها.
4. الدفاع المشترك في منطقة الخليج.

13 Stefan Markowski & Peter Hall, "Challenges of Defence Procurement," *Defence and Peace Economics*, vol. 9, no.1-2 (1998), pp. 3 - 37.

14 Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 3rd ed. (New York and London: Routledge, 2006), pp. 45 - 46. تكوّنت النواة الأولى للجيش القطري من القوات البرية التي تأسست في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً من كتائب متحركة بمشاة إلى منظومة آلية، ثم بعد ذلك إلى منظومة مدرعة بسلاح متطور وبنيات تحتية ومراكز للقيادة والسيطرة. نشأت القوات ضمن إطار يراعي التطور السياسي والاقتصادي والمجتمعي لدولة قطر، وكانت حينذاك بقيادة النقيب حمد بن جاسم آل ثاني، ثم تم تشكيل كتائب بتسليح خفيف، ثم الانتقال بعد ذلك إلى كتائب آلية. استمر هذا التطوير إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات بدخول منظومة جديدة من دبابات فرنسية وبريطانية، وكانت تحمل القوات البرية حينذاك اسم لواء جيش، لكن تغير اسمها في منتصف الثمانينيات إلى الاسم الحالي الذي هو القوات البرية الأميرية القطرية، وهي قوات بمنظومة مدرعة بتسليح متطور وبنيات تحتية وخبرة بشرية وأنظمة حديثة في القيادة والسيطرة. يتصرف عن القوات المسلحة القطرية، *مجلة الطلائع*، العدد 11 (2018)، ص 20 - 21. وتشكّلت القوات الجوية سنة 1968 خلال الانتداب البريطاني، وكان من بين أولى طائراتها إلى حدود عام 1972 طائرات هوكر هنتر البريطانية، وإلى غاية 1977، حصلت على عدد من الطائرات الفرنسية، من بينها ألفاجيت وميراج F1 وطائرات الغزال. واستمر هذا التطور بدخول ميراج 2000 الخدمة، وتأسيس قاعدة العديد الجوية وقاعدة الدوحة، وامتلاكها منظومات جديدة من طائرات النقل والهليكوبتر والمقاتلات المتطورة. القوات المسلحة القطرية، *مجلة الطلائع*، العدد 10 (2018)، ص 19. أما القوات البحرية فيعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1976 بعتاد مكون من زوارق مدفعية بريطانية، تعزز خلال الثمانينيات بسفن صاروخية من فرنسا وأخرى من بريطانيا من فئة برزان سنة 1997. وتمتلك اليوم منظومة متكاملة في الدفاع الساحلي. القوات المسلحة القطرية، *مجلة الطلائع*، العدد 13 (2018)، ص 19.

لا بد من القول إن الحديث عن هذا الموضوع يبيّن مدى نجاح النخب القطرية، المدنية والعسكرية، في عملية التفكير والتخطيط الاستراتيجي العسكري لتنمية قوة الدولة وبناء قدراتها الدفاعية. إن هذه السياسة نابذة أساساً من تصور هذه النخب لمصادر التهديدات الداخلية والخارجية وحجمها. وتتجلى أولوياتها الكبرى في الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها وتأكيد استقلالية قرارها ودورها الإقليمي والدولي، وفي الحفاظ على استقرار النظام السياسي القطري وحماية مؤسساته، لذا ظلت هذه السياسة تتكيف مع تحولات البيئة الإقليمية وما أفرزته من نزاعات مسلحة، خاصة حروب الخليج، وتدبير العلاقة والتوازن مع قوى إقليمية، على رأسها السعودية، وإيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979، والعراق في عهد الرئيس صدام حسين.

1. الدولة الصغرى

يتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لتعريف الدولة الصغرى Small State التي ترتبط كلها بمسألة الحجم The Size، وهي: حجم المساحة الجغرافية، وحجم عدد السكان، وحجم النمو الاقتصادي، وحجم القدرات العسكرية⁽¹⁵⁾. هذه المعايير كلها لها انعكاس مباشر على طريقة وضع السياسة الدفاعية. فمثلاً تعتبر مساحة الدولة من أهم عناصر الجغرافيا العسكرية، حيث تؤثر بشكل مباشر في فن إدارة العمليات في ميدان المعركة، فالدولة الفسيحة تمتلك عمقاً استراتيجياً أكبر من الدولة الصغرى يتيح لها مرونة في رسم توجهات عقيدتها العسكرية⁽¹⁶⁾.

يرى كريستوفر براونينغ أن «صغر المساحة الجغرافية لا ينظر إليه عائقاً أمام حركة الدولة فحسب، بل أمام بقائها أيضاً»⁽¹⁷⁾. كما أن عدد السكان له تأثير في حجم الجيش وسياسات التجنيد. بمعنى آخر، إن حجم الجيش يعكس حجم القوى البشرية في الدولة ويؤثر في نسبة العسكريين لكل ألف نسمة، سواء من النشطين أو الاحتياطيين أو شبه العسكريين. والقاعدة تفيد أنه كلما كان عدد السكان كبيراً زاد حجم القوات المسلحة بمختلف وحداتها، وزاد عدد الأفراد العسكريين في القوات الاحتياطية⁽¹⁸⁾. فالدول الصغرى مع عدد قليل من السكان تفتقر إلى القوى البشرية اللازمة لقواتها المسلحة، وتواجه مشكلة التنافس مع الدول التي لديها جيش كبير، وتكمن المشكلة هنا في إيجاد الطريقة المناسبة لتعويض النقص الديموغرافي.

ضمن هذا السياق، يرى روبرت روستين أن الدول الصغرى لا يمكنها الاعتماد على قدراتها الدفاعية الذاتية فقط Self-Defense، بل تلجأ إلى استراتيجية التحالف مع قوى خارجية كبرى Strategy of Sheltering تضمن لها الحماية، وأحياناً تلجأ إلى تبني سياسة الحياد إذا كانت البيئة الأمنية للنظام الإقليمي تساعد على ذلك⁽¹⁹⁾.

إن قطر ينظر إليها على أنها دولة صغرى في ما يتعلّق بالمساحة الجغرافية وعدد السكان، حيث تجد نفسها بحكم هذا الوضع في حالة دفاع دائم عن النفس، في ظل نظام إقليمي سمته العامة الفوضى بدلاً من الأمن الجماعي، والصراع بدلاً من التعاون والاعتماد المتبادل⁽²⁰⁾، لكن قدراتها الاقتصادية والمالية سمحت لها

15 Matthias Maass, "The Elusive Definition of the Small State," *International Politics*, vol. 46, no.1 (January 2009), p. 65.

16 Brahim Saidy, "Qatar's Defense Policy: Smart Choices of a Small State," *Policy brief*, no. 24 (June 2018), p. 2, paper presented at the SSANSE conference, Institute of International Affairs and the Centre for Small State Studies, University of Iceland, Reykjavik, 26/6/2018.

17 Christopher S. Browning, "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature," *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 19, no.4 (December 2006), p. 669.

18 Stuart A. Cohen, "Small States and their Armies: Restructuring the Militia Framework of the Israel Defense Force," *Journal of Strategic Studies*, vol. 18, no. 4 (December 1995), p. 89.

19 Robert Rothstein, *Alliances and Small Powers* (New York: Columbia University Press, 1968), p. 29.

بالاستثمار أكثر في الدفاع للتكيف مع متطلبات التوازن الاستراتيجي، وبناء منظومة متكاملة في مجال القوة الناعمة، وصفها مهرا ن كامرافا بالدولة الصغرى ذات السياسات الكبرى⁽²¹⁾.

2. أمن الحدود

يعد أمن الحدود من أهم وظائف الجيش لتأمين خطوط الاتصال بين إقليم الدولة وأقاليم الدول الأخرى، وهي مهمة ليست سهلة، وتتطلب نظاماً شديداً التعقيد وباهظ التكلفة بحسب الأوضاع السياسية والاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي في الدول المجاورة، خاصة إذا كان هناك تباين في الأيديولوجيا والسياسة الخارجية. وعادة ما تنظر الدول إلى أمن الحدود على أنه خط الدفاع الأول عن سيادتها بصرف النظر عن طبيعة العلاقة بدول الجوار. وتتحمّل القوات المسلّحة، خاصة وحدة حرس الحدود Border Guard، المسؤولية عن حماية الحدود من التسلّل والتهريب وأعمال الإعاقة، من خلال القيام بالعمليات العسكرية الضرورية في النطاق الحدودي واستعمال التكنولوجيا الحديثة، من رادارات وكاميرات وطائرات دون طيار، أو ما يتوافر من معدات المراقبة والاستطلاع.

لقد عاشت قطر نزاعات حدودية موروثية عن الاستعمار البريطاني تم تجاوزها عبر تفاهات سياسية واتفاقيات قانونية، ويتعلق الأمر بالنزاع الحدودي مع البحرين الذي حسمت فيه محكمة العدل الدولية، ونزاع ترسيم الحدود البرية والبحرية مع السعودية الذي انتهى بتوقيع اتفاقية نهائية عام 2001⁽²²⁾، لكنها اليوم تواجه مشكلات أخرى معاصرة لا تقل أهمية عن العمليات التقليدية في توفير الأمن، وحماية المنافذ براً وبحراً، لهذا تضع السياسة الدفاعية القطرية مسألة الحدود ضمن أولويات اهتماماتها القصوى، «وذلك بالنظر إلى الخارطة الجغرافية للدولة التي حدودها مفتوحة بمساحة كبيرة على البحر، مما يجعلها معرضة للتهريب والتسربات البحرية غير القانونية، كما أنّ معظم التجارة تتم عن طريق البحر، واقتصادها الوطني أيضاً يقوم على الثروة الغازية والنفطية ومعظمها في البحر⁽²³⁾».

3. النظرة إلى التهديد

يؤكد التاريخ المعاصر لدولة قطر، منذ ثمانينيات القرن الماضي، أنها تواجه سياسات عدائية نابعة أساساً من محيطها الإقليمي، فالوقائع التاريخية تثبت أنّها تعرّضت لاعتداءات حدودية ومحاولات للغزو والرغبة في استلاب قرارها السياسي بالقوة. فواقعة الغزو العراقي للكويت عام 1990، الذي أبان عن غياب ما يسمى بالنظام العربي الإقليمي بعد قيام بلد عربي باحتلال بلد عربي آخر ومحاوله ضمّه، أكّدت تخوفات قطر من إمكانية حصول اعتداء على سيادتها.

وفي عام 1992، هاجمت المملكة العربية السعودية مركز الخفوس الحدودي القطري واستولت عليه؛ فعمّق ذلك المخاوف القطرية من جارها البري الكبير، بل تحولت النظرة إليه بوصفه يمثل تهديداً حقيقياً. وفي عام 1996، تورّطت بعض دول الجوار الخليجي، وهي السعودية والإمارات العربية المتّحدة والبحرين، إضافة إلى مصر في محاولة قلب نظام الحكم في قطر. وفي 2014، سحبت هذه الدول الخليجية الثلاث سفراءها لدى الدوحة مدة تسعة أشهر دون أن تلجأ قطر إلى المعاملة بالمثل.

21 Mehran Kamrava, *Qatar: Small State, Big Politics* (Ithaca, NY and London: Cornell University Press, 2013).

22 مجيد حميد شهاب، "الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما"، مجلة آداب الكوفة، العدد 5 (2009)، ص 101 - 110.

23 القوات المسلّحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 13 (2018)، ص 20 - 21.

في 23 أيار/ مايو 2017 تمّت قرصنة وكالة الأنباء القطرية. وأثبتت هذه الواقعة وما تبعها من إعلان السعودية والبحرين والإمارات العربية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، أنّ ما تريده دول الحصار هو تغيير النظام السياسي في قطر، أو إجباره على التخلي عن استقلالية سياسته الخارجية.

إنّ الأزمة الخليجية التي نتجت من هذا الحصار كانت قريبة من التحول إلى نزاع مسلح، فالخيار العسكري ضد قطر كان مطروحاً منذ بداية هذه الأزمة، ولم يكن مجرد نوايا، بل كان خطياً مكتملاً. في هذا الصدد، صرّح وزير الخارجية الألماني السابق، زيغمار غابرييل، أنّ قطر كانت على وشك التعرض لغزو عسكري في 2017⁽²⁴⁾. وكانت الخطة العسكرية تشمل عبور قوات برية سعودية الحدود البرية مع قطر، وتتكلف القوات الإماراتية بالعمليات الجوية⁽²⁵⁾. وشكّل اختراق طائرات حربية إماراتية المجال الجوي القطري، خلال كانون الأول/ ديسمبر 2017 وكانون الثاني/ يناير 2018، محاولة لرفع حدّة التوتر وإضفاء الصبغة العسكرية على هذه الأزمة⁽²⁶⁾. هذا الأمر تزكّيه كذلك قائمة المطالب الـ13 التي طالبت دول الحصار قطر بتطبيقها والالتزام بها.

تبيّن هذه الوقائع في التاريخ السياسي المعاصر لدولة قطر أنّ مصادر التهديد تأتي من دول الجوار بسبب خلافات سياسية وتراكمات تاريخية منذ ظهور الدولة القومية في المنطقة، لهذا تبلورت لدى النخب القطرية القناعة بضرورة اتباع منهج مستقل لبناء القدرات الدفاعية الذاتية، والبحث عن أحلاف عسكرية من خارج المنطقة لتحقيق التوازن الإقليمي، وذلك دون التخلي عن متطلبات الأمن الجماعي في منطقة الخليج أو التفريط فيها. يمكن القول إنّ هذه الاستراتيجية التي أضحت فيما بعد أولوية كبرى بدأت تترسخ في السلوك السياسي للدولة منذ وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة في حزيران/ يونيو 1995.

عموماً، تعتبر قضية الحفاظ على السيادة الوطنية من القيم المركزية الكبرى التي هيمنت على تصور النخب الحاكمة للأمن القومي القطري؛ لذلك لم تتهاون قطر في مراكمة مصادر القوة العسكرية وتقوية القدرات القتالية لجيشها الوطني. كان واضحاً في تصور هذه النخب أنّ تحقيق هذا الهدف يعني بالضرورة تمكين الدولة من مواجهة التهديدات التي تسعى إلى إخضاعها أو الاعتداء على سيادتها في ظل نظام إقليمي سمته العامة الفوضى بدلاً من الأمن الجماعي، والصراع بدلاً من التعاون أو الاعتماد المتبادل. إلى جانب هذا، يعد الحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى أمن النظام السياسي القطري من المصالح الوطنية العليا. وكما هو معلوم، فإنّ النظام السياسي القطري والأسرة الحاكمة كانا، منذ عام 1995، محطّ استهداف ممنهج من طرف قوى خارجية معادية.

4. الدفاع المشترك في منطقة الخليج

تعتبر مسألة الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محدّداً أساسياً من محددات السياسة الدفاعية القطرية التي بُنيت على أساس دعم أمن منطقة الخليج واستقرارها، وهدفت إلى تحقيق التنسيق العسكري واحترام التزاماتها الدفاعية. صحيح أنّ ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يأت على ذكر التعاون العسكري والأمني حين حدّد في الفصل الرابع أهدافه التي أنشئ من أجلها، لكن في ظروف الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988، قرّرت دول الخليج عام 1981 تأسيس «قوة درع الجزيرة» بحجم لواء مشاة من 5 آلاف رجل.

24 "Ex-German minister: Saudi, UAE Would have Invaded Qatar in 2017," *Middle East Monitor*, 18/12/2018, accessed on 15/5/2020, at: <https://bit.ly/3jLShTs>

25 Alex Emmons, "Saudi Arabia Planned to Invade Qatar Last Summer. Rex Tillerson's Efforts to Stop It May Have Cost Him His Job," *The Intercept*, 1/8/2018, accessed on 15/5/2020, at: <https://bit.ly/2DAzRWt>

26 بشأن عملية الاختراق، وجهت دولة قطر رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تاريخي 2017/12/21 و2018/1/30.

لقد أدت قطر دوراً فاعلاً في تأسيس هذه القوة، وفي توسيعها عام 2005 إلى فرقة آلية مكوّنة من مشاة ومدركات ومدفعية ثقيلة وعناصر الدعم القتالي. كما أن الجيش القطري يشارك في برامج التدريب المشتركة للقوات الخليجية، وفي مؤسسات تطوير التعاون العسكري من خلال مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية. لقد أيّدت الدوحة اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في عام 2000⁽²⁷⁾، والاستراتيجية الدفاعية لعام 2009، واعتبرت أن قرار تأسيس القيادة العسكرية الموحّدة، الذي اتخذته القمة الخليجية الـ34 بالكويت، خطوة متقدمة لتعزيز التعاون والتكامل العسكري بين الجيوش الخليجية⁽²⁸⁾.

كما شاركت القوات المسلحة القطرية في حرب تحرير الكويت عام 1991 بإرسال لواء مشاة آلي مع أسلحة الدعم، وفي عاصفة الحزم عام 2015 في اليمن قبل الانسحاب منها بفعل قرار الحصار. وعلى الرغم من أن هذا الأخير يمثل حالةً فريدة لم تشهد لها دولة خليجية من قبل، فإن قطر اعتمدت في معالجتها هذه الأزمة على مبدأ الحوار والمصالحة، ولم تقاطع النشاطات الدبلوماسية واجتماعات التنسيق الأمني والتعاون العسكري⁽²⁹⁾ بين دول الخليج، ورفضت تجميد عضويتها في مجلس التعاون أو الانسحاب منه.

تدلّ هذه الوقائع على أهمية الدفاع المشترك في السياسة الدفاعية القطرية من أجل تعزيز الوحدة الخليجية، باعتباره العنصر المسؤول عن تحقيق الحماية المباشرة لدول الخليج، واعتمادها على قدراتها الذاتية في مواجهة التهديدات الخارجية، لكن هذا الأمر ما زال محاطاً بالعديد من العقبات في غياب الاتفاق على المصالح المشتركة والتهديدات المشتركة، وعدم القدرة على تجاوز معوقات التمسك بالسيادة الوطنية⁽³⁰⁾، واستمرار الشك المتبادل والتهديد باستعمال القوة العسكرية بين دول مجلس التعاون.

وخلاصة القول إن هذا المجلس لم يستطع تطوير سياسة دفاعية موحّدة وفاعلة، لأن دوله تعتمد على تحالفات من خارج المنظومة الإقليمية، وبالأخص على علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية⁽³¹⁾.

ثالثاً: مجالات تأثير الحصار في السياسة الدفاعية القطرية

عرفت السياسة الدفاعية القطرية تحولاتٍ مهمّةً في مجالات متعدّدة، كان لها أثر في التخطيط الدفاعي في تعزيز قوة الجيش القطري بمختلف وحداته البحرية والبرية والجوية، وبناء أحلاف عسكرية قوية في الدفاع المشترك، وتقوية الشراكات الاستراتيجية القائمة، والاستثمار في التطور التقني العسكري والتعليم العسكري والخدمة الوطنية. أظهر الحصار الأهمية الاستراتيجية للبعد العسكري في سياسة الأمن القومي القطري، وأهمية الاستمرار في السياسات التي تهدف إلى تمكين الدولة من قوة عسكرية محترفة ومدربة وحديثة.

27 صادقت قطر على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رقم 67 لسنة 2001.

28 Brahim Saïdy, *The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command*, The Philadelphia Papers 6 (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2014); Brahim Saïdy, "GCC's Defense Cooperation: Moving Towards Unity," E-Note, *Foreign Policy Research Institute* (October 2014).

29 نذكر على سبيل المثال مشاركة عدد من ضباط الجيش القطري في تمرين درع الخليج المشترك رقم (1) الذي انعقد في المملكة العربية السعودية من 21 آذار/مارس - 16 نيسان/أبريل 2018، وحضر فعاليته الختامية الفريق الركن (طيار) غانم بن شاهين الغانم رئيس أركان القوات المسلحة القطرية. واشتمل التمرين على تنفيذ عمليات لحرب نظامية وغير نظامية بالخبرة الحية، وعلى طابور للعرض العسكري شاركت فيه قوات برية وبحرية وجوية، وعلى تمارين خاصة بمراكز القيادة. "الغانم يشهد فعاليات اليوم الختامي لتمرين 'درع الخليج 1' بالسعودية"، جريدة العرب، 2018/4/19.

30 ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 56، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 575.

31 نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه 28، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 211 - 212.

الشكل (1):

مجالات التأثير العسكري للحصار



المصدر: إعداد الباحث.

1. التسلح والصناعة العسكرية

يعد الإنفاق العسكري المصدر الرئيس لتسليح القوات المسلحة وتطويرها وتدريبها، في أي دولة من دول العالم. وتتم تلبية احتياجات الجيش من معدات وذخائر وقطع غيار عن طريق التصنيع العسكري إذا كانت الدولة تمتلك صناعة عسكرية أو الشراء، أو عن طريقهما معاً. وتشكل نفقات التسلح جزءاً أساسياً من ميزانية الدفاع ضمن ما تخطط الدولة لصرفه على دفاعها الوطني خلال السنة المالية، ويرتبط ذلك ارتباطاً شديداً بالتصور المسبق حول مصادر التهديد، ومستوى تسلح القوى المعادية والإمكانات الاقتصادية للدولة.

كما أن إعداد ميزانية الإنفاق العسكري من طرف السلطة المدنية يستدعي تقدير خبرة المحترفين العسكريين ومشورتهم، لتحقيق التوافق بين الرغبة في الحصول على الأسلحة المتطورة والقدرات المتاحة، لكنّه غالباً ما يتضخم هذا الإنفاق على حساب الميزانية السنوية المخصّصة بسبب تطور تكنولوجيا السلاح وارتفاع تكلفة المعدات، وخاصة بسبب الأحداث الطارئة وقت الأزمات الدولية أو الإقليمية واندلاع النزاعات المسلّحة، كما حدث أثناء الأزمة الناتجة من حصار قطر، فقد تزايدت النفقات العسكرية لدول الخليج تزايداً كبيراً.

لقد كان لحصار قطر أثرٌ مباشر في نفقاتها العسكرية، سواء في ما يتعلّق ب وارداتها العسكرية أو البرامج الهادفة إلى بناء صناعة عسكرية وطنية. تجسّد ذلك في التوسّع في مراكمة مصادر قوّتها الدفاعية بصورة غير مسبوقّة منذ بداية الحصار، إذ وقّعت خلال هذه الفترة نحو 33 اتفاقية دفاعية وصفقات تسلّح تجاوزت 30 مليار دولار أميركي. لقد ارتفعت نفقاتها بنسبة 245 في المئة لتصبح ثامن أكبر دولة مستوردة للسلاح في العالم. وشهدت أصولها العسكرية تحوّلًا كبيرًا، وتمكنت مختلف قوات الجيش القطري من تحقيق قفزات نوعية في جاهزيتها وتسلّحها⁽³²⁾.

تطوّرت القدرات التسلّحية للقوات البرية بامتلاكها منظومة ألمانية جديدة تتكوّن من 62 دبابة من نوع «ليوبارد 2» و24 مدفع «بي زد إتش 2000» الذي يتمتع بنظام قيادة وسيطرة عالية مع دقة في توجيه النيران، والتعامل مع الأهداف المتحرّكة والأهداف خارج الرؤية من خلال الرادارات وشبكات التوجيه التي يمتلكها⁽³³⁾، وبشرائها راجمات برازيلية تستطيع أن تدمّر أهدافاً عسكرية إلى حدود 80 كلم، وحصولها على آلية الجنود الحديثة بشرائها 490 مركبة مدرعة من طراز في بي سي آي VBCI من شركة «نكستر» الفرنسية للصناعات العسكرية⁽³⁴⁾.

وعرفت القوات الجوية نقلة نوعية في مسيرة التحديث والتطوير بحصولها على منظومات جديدة من أفضل الأسلحة في مجال السيطرة الجوية. لقد ارتفع عدد طائراتها إلى 96 طائرة جديدة، مقارنة بأسطولها القديم من طائرات «ميراج 2000» الفرنسية وعددها 12 طائرة. من أبرز هذه التطوّرات، توقيع قطر مع بريطانيا خلال العام الأول من الحصار عقدَ شراء 24 طائرة مقاتلة من طراز «تايفون»، وتصل قيمة الصفقة إلى 8 مليارات دولار. واشترت قطر 36 طائرة من طراز بوينغ «إف 15- كيو إيه» من الولايات المتحدة بمبلغ 12 مليار دولار، وتسلمت الدفعة الأولى من أحدث طراز طائرات الأباتشي القتالية التي تشكّل نقطة تحوّل في قدرة طائرات الهليكوبتر الهجومية للقوات الجوية القطرية.

تعرف الأباتشي التي تنتجها شركة بوينغ الأميركية بصائدة الدبابات والمدرعات لقدرتها على الهجوم من مسافات قريبة، والتكيّف مع جميع الظروف المناخية ليلاً ونهاراً، وتتميّز بتجهيزاتها التي تسمح لها بمراقبة ساحة المعركة في أي وقت، وتستطيع حمل صواريخ هيلفاير التي يصل مداها إلى 8000 متر، وهي مضادة للدروع⁽³⁵⁾.

كما سرّع الحصار تسليم 24 طائرة ضمن الدفعة الأولى من طائرات «رافال» الفرنسية المقاتلة بمقتضى اتفاقية موقّعة مع فرنسا عام 2015، والتي أضيفت إليها 12 طائرة أخرى بحسب اتفاقية موقّعة نهاية 2017، ليصبح الأسطول القطري يتكوّن من 36 طائرة من هذا النوع الذي تنتجه شركة داسو الفرنسية. وتتميّز «رافال» بالقدرة على تنفيذ مهمات متعددة خلال طلعة جوية واحدة، كتنفيذ هجوم بري ودفاع جوي في آن واحد، وتمتلك منظومة حرب إلكترونية متكاملة⁽³⁶⁾. ولقد فرض استقبال هذه المنظومات الجديدة توسيع قاعدة العديد الجوية، وتطوير قاعدة الدوحة الجوية، وإنشاء قاعدة جوية جديدة باسم قاعدة تميم الجوية.

وخلال العامين الماضيين، طوّرت القوات البحرية أسطولها من معدات وسفن وزوارق حربية، حيث حصلت على سبع قطع بحرية إيطالية في إطار صفقة بقيمة 5 مليارات يورو. لقد شهدت هذه القوات قفزة نوعية مع البدء في تنفيذ مشروع مع شركة «فكنتيري» الإيطالية لاستلام سفن استراتيجية من نوع «الكورفيت» وسفن صاروخية وحاملات الهليكوبتر ومنظومة بطاريات في الدفاع الساحلي، وكذلك البدء في بناء ميناء

32 Jane's by his Markit, "Saudi Arabia and Qatar Tensions Drive Defence Export Growth," BusinessWire, 6/2/2019, accessed on 7/9/2020, at: <https://bwnews.pr/3bASfen>

33 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 11 (2018)، ص 15.

34 Michel Cabirol, "Le VBCI de Nexter enfin proche d'atterrir au Qatar?," La Tribune, 14/5/2019, accessed on 7/9/2020, at: <https://bit.ly/2FgeE4I>

35 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 10 (2018)، ص 28 - 29.

36 المرجع نفسه.

جديد لتعزيز قوة الأسطول القطري على المستوى الإقليمي⁽³⁷⁾. وينتشر هذا الأسطول في المياه الإقليمية والاقتصادية للدولة، وستمكنه عمليات التسليح الأخيرة والمعدات المتطورة من العمل في المحيطات وأعلى البحار. والقوات البحرية التي يتوقع أن يرتفع عدد أفرادها من نحو ثلاثة آلاف حالياً إلى سبعة آلاف مطلع 2025⁽³⁸⁾، تؤدي دوراً أساسياً في السيطرة على السواحل البحرية للدولة، وحراسة الموانئ والمنشآت البحرية والصناعية والبتروولية، ومنع عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية، ومواجهة المخالفات البحرية، وتسريع عمليات البحث والإنقاذ.

باختصار، تتمثل الأهداف الأساسية للبحرية القطرية في الحفاظ على سواحل الدولة آمنةً من أي هجوم، وتأمين حرية تجارتها، وتأمين ممراتها البحرية، فمثلاً قامت بدور أساسي رغم الحصار، وعملت على تعزيز قيادة «ميناء حمد» إقليمياً ودولياً، والحفاظ على حركة السفن والملاحة البحرية والشحن والاستيراد في الدولة. وتجدر الإشارة أن معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس) كان له دور كبير منذ النسخة الأولى عام 2008 في التواصل المباشر مع الشركات وصناع القرار في مجال التكنولوجيا والقدرات الدفاعية البحرية.

أما في ما يتعلق بالتصنيع العسكري، فكان للحصار أثرٌ كبير في اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال، من أبرزها تشييد أول مصنع قطري للعتاد العسكري في الدوحة بدعم تركي، وتأسيس شركة «برزان» كأول شركة وطنية في مجال التصنيع والاستثمارات العسكرية من أجل المساهمة في ضمان الاكتفاء الذاتي، وتقوم استراتيجيتها على الاستنساخ والانضمام إلى برامج الدول ذات الصناعة العسكرية المتقدمة. ومنذ تأسيسها عام 2018، وقّعت شركة برزان جملة من الاتفاقيات مع عدد من الشركات، من بينها الشركة الإيطالية بيريتا Beretta لتصنيع المسدسات والبنادق للاستعمال العسكري والأمني، وشركة بي إم سي BMC التركية المتخصصة في صناعة السيارات العسكرية، وشركة كونغسبرغ Kongsberg النرويجية في مجال إدارة أنظمة الاتصالات العسكرية وأنظمة الملاحة، وشركة شور-انترناشيونال Sur-International التركية المتخصصة في تصنيع الزي العسكري، وشركة رينمتال إي جي Rheinmetall AG الألمانية لتطوير قاعدة لتصنيع الذخيرة في قطر، وغيرها⁽³⁹⁾.

نجحت لجنة التصنيع الحربي التابعة للقوات المسلحة القطرية في تصنيع عربات عسكرية قتالية، والاهتمام بتصنيع الطائرات دون طيار وبناء وإصلاح السفن، لكن ما زالت تعتبر الصناعة العسكرية القطرية صناعة ناشئة، تتطلب التغلب على عدة معوقات، مثل توطين التكنولوجيا، ونقص الخبرات الوطنية في مجال التصنيع الدفاعي، والتكلفة المرتفعة للإنتاج الحربي المحلي وصغر سوقه وصعوبة تصديره وتسويقه. كما أن نجاح استراتيجية قطر المعلنة في بناء صناعة عسكرية متكاملة مرهون بإدماجها في السياسة الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من إعطاء الأولوية لاقتصاد المعرفة وتشجيع الابتكار، وتخصيص ميزانية مهمة للبحوث العلمية التقنية ومواجهة تحديات التحول إلى اقتصاد صناعي مدني وعسكري.

2. الاستثمار في تكنولوجيا الحروب الحديثة

إن اختراق وكالة الأنباء القطرية وفبركة تصريحاتٍ منسوبة لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لتبرير فرض الحصار كان لهما، دون شك، أثر مباشر في تصور النخب العسكرية لخطورة الفضاء الإلكتروني بوصفه ساحة

37 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 13 (2018)، ص 19.

38 "صفقات ضخمة.. تعرف على القدرات العسكرية البحرية لقطر"، الخليج أونلاين، 2020/2/7، شوهد في 2020/7/22، في: <https://bit.ly/3bA5WK1>

39 جريدة الراية القطرية، 2018/3/14.

معركة. من المنظور العسكري، يعد هذا الاختراق «حرباً خاطفة» لا تتطلب قوة نيران، ولا سيطرة مطلقة على الجوّ والبرّ والبحر، حيث تقدّم فيها الكمبيوتر إلى الخطوط الأمامية للجبهات القتالية، وهو عمل عسكري لا علاقة له بالحروب التقليدية. بناءً عليه، يمكن قياس تأثير الحصار من خلال النظر في استثمارات الجيش القطري في تكنولوجيا الحروب الحديثة في ما يتعلّق بتعزيز أنظمة القيادة والسيطرة، وامتلاك مقومات العمليات متعدّدة الأوساط Multi-Domain Operations، خاصة الوسط السيبراني الذي أضحت ميداناً جديداً لإدارة العمليات العسكرية، إلى جانب مجالات القتال الأخرى في البر والبحر والجو والفضاء. أكثر من هذا، فإن الاستراتيجية العسكرية المعاصرة تنظر إلى الفضاء السيبراني باعتباره الوسط المهيمن Dominant Domain الذي يتحكّم في كافة الميادين الأربعة الأخرى أثناء العمليات العسكرية.

لقد بات واضحاً أن العقيدة العسكرية للجيش القطري تقوم على تجاوز الحرب الكلاسيكية، ومبدأ الجيوش الضخمة نحو السعي لامتلاك التفوق المعلوماتي وحماية شبكات الاتصالات، والقدرة على استخدام التكنولوجيا العسكرية المعاصرة. لقد تزايد حجم الاستثمار القطري في المؤسسات والهيئات المتعددة والمختصة باستعمال السايبر، وطوّرت استراتيجيات أمنية/عسكرية في هذا المجال. ويعتبر «سلاح الإشارة وتقنية المعلومات» أحد الأجهزة الحيوية في الجيش القطري، باعتباره الجهة المسؤولة عن ضمان الفضاء الإلكتروني والأمن العسكري، وامتلاك البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة في المجهود الحربي⁽⁴⁰⁾.

إلى جانب هذا، عزّز الجيش القطري قدراته في مجال تكنولوجيا الأقمار الصناعية، إذ يعدّ شريكاً في القمر الصناعي سهيل-1 الذي تم إطلاقه عام 2013⁽⁴¹⁾، وسهيل-2 عام 2018⁽⁴²⁾، وأدّت الكوادر القطرية من ضباط ومهندسي سلاح الإشارة دوراً كبيراً في التصميم والتصنيع لهذه المنظومات العالية الحساسية⁽⁴³⁾. ويساعد هذان القمران على تقوية السيطرة والدعم والقدرة على التخطيط والانتشار للأغراض العسكرية. كما أن الاستثمار في تكنولوجيا الأقمار الصناعية يقلّل من عنصر المفاجأة في الحرب لصعوبة إخفاء العمليات العسكرية، ويضعف القدرة القتالية للجيوش وتأثير القوة الهجومية أو الدفاعية، ويقلّص زمن استنفار القوات بسبب المعلومات الدقيقة والسريعة التي توفرها.

أخيراً، فإنه من الملاحظ أن المنطق الذي كان وراء سياسة التسلح القطرية، في السنوات العشر الأخيرة قبل الحصار وبعده، هو الحصول على أنظمة قيادة وسيطرة حديثة، تأخذ في الاعتبار المعادلة المعاصرة التي يطلق عليها أنظمة «القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسب الآلي والاستخبارات والرصد والاستطلاع»، أو ما يُعرف بـ C4ISR. هذا النظام يساهم في تقييم التهديدات، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقدير الموقف، ولهذا فإن التطوير الذي عرفه الجيش القطري يسعى إلى مواكبة التغير السريع في التكنولوجيا مع متطلبات الحروب الحديثة.

40 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 15 (2019)، ص 23.

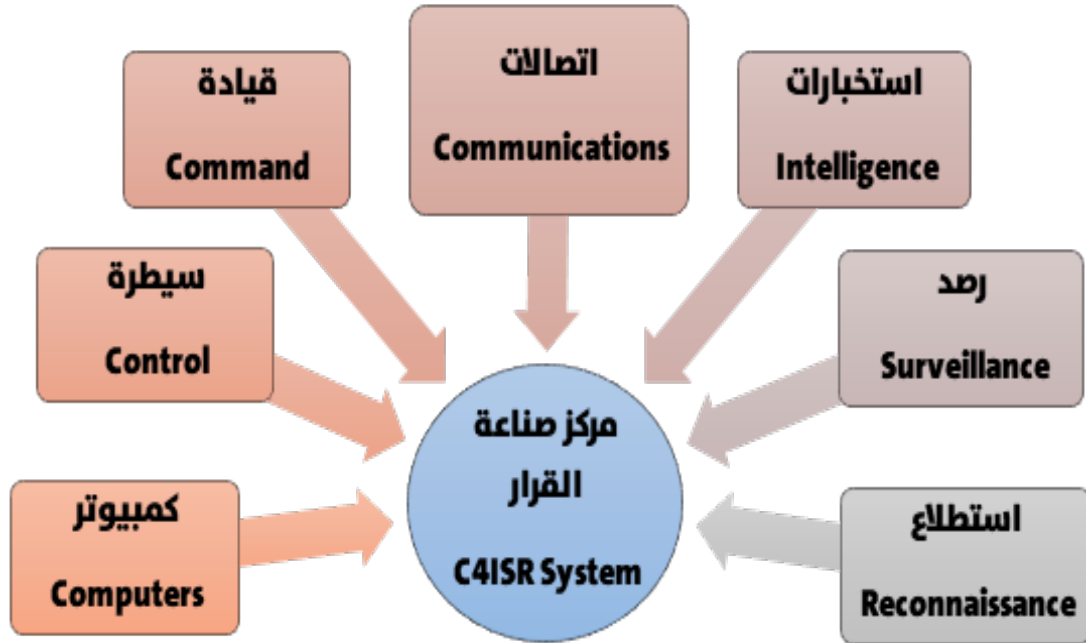
41 اختارت الشركة القطرية للأقمار الصناعية شركة اريان سبيس الفرنسية لإطلاقه.

42 القمر الصناعي سهيل سات 2 تم تصنيعه من طرف شركة ميتسوبيشي في اليابان، وتولت إطلاقه ووضعه في مداره الشركة الأميركية سبيس إكس SpaceX.

43 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 15.

الشكل (2):

أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة



المصدر: إعداد الباحث.

يشهد الجيش القطري تطوراً كبيراً في قدراته ومنظوماته لمواكبة التطور التكنولوجي، لكن العنصر البشري يبقى أكبر تحدٍّ أمامه. التحدي الأكبر ليس في تضاعف المعدات ودخول أنظمة جديدة للخدمة، بل في التطوير باستمرار، نظراً إلى أن التكنولوجيا العسكرية الحديثة متطورة ومتجددة أيضاً، ومهمة السياسة الدفاعية هي البحث عن الحلول لاستيعاب المنظومات الحديثة، وهو ما يتطلب التأهيل المستمر للقوى البشرية. إن إدخال أنظمة الأسلحة الحديثة والتكيف مع التغييرات العقائدية والهيكلية التي تفرضها الحرب المعلوماتية يفرضان تأهيل القوى البشرية بأعداد كافية من الأفراد المؤهلين للحفاظ على جيش أشد قدرة وفاعلية.

3. الخدمة العسكرية

الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية هي تجنيد إلزامي لمدة معينة وواجب يؤديه الفرد عن انتمائه للوطن، وغالباً ما تنحصر في فئة عمرية محدّدة بحسب القوانين التي تنظمها في كل دولة، وهي نظام قديم عرفته أوروبا منذ أكثر من 2000 سنة، وتطور في عهد القائد العسكري وحاكم فرنسا نابليون بونابرت (1804-1814) الذي وضع استراتيجية للتجنيد في عملية بناء القوات المسلحة. من الناحية الاستراتيجية، يعد التجنيد الإجباري

أمراً ضرورياً بالنسبة إلى الدول التي تواجه تهديدات خارجية خطيرة، تلجأ إليه الدول، خاصة في وقت الحرب أكثر من وقت السلم، ويقوم على أساس التدريب العسكري للشباب، وإعدادهم سلوكياً ومعرفياً كجيش احتياط لإسناد القوات المسلحة في الأزمات والطوارئ وتقوية روح الانتماء الوطني.

وتعدّ الخدمة العسكرية من أهم مظاهر العلاقات المدنية - العسكرية في إطار علاقة الجيش بالمجتمع، باعتبار أن دمج المدنيين فترة محدودة في المؤسسة العسكرية يساهم في التنشئة الاجتماعية، ويساعد على الانخراط في المجتمع، غير أنّ الاتجاه العام في أغلب دول العالم يسير نحو إلغاء العمل بقوانين الخدمة العسكرية واستبدالها بنظام التجنيد التطوعي، بسبب عدم الحاجة إلى الأعداد البشرية في الجيوش الحديثة، والتطور الذي عرفه فن قيادة الحرب نتيجة «الثورة في الشؤون العسكرية» *Revolution in Military Affairs* التي من أهم سماتها التطور التكنولوجي، وتوجه الجيوش المعاصرة إلى الاعتماد على التقنيات أكثر من الاعتماد على العدد في الحسم العسكري⁽⁴⁴⁾.

لكن الخدمة العسكرية شهدت عودة كبيرة خلال ثورات الربيع العربي، خاصة في دول الخليج⁽⁴⁵⁾، وتحولت بسبب الحصار إلى مشروع وطني استراتيجي يكتسي أهمية قصوى في السياسة الدفاعية القطرية، فرغم امتلاك دولة قطر المعدات والتجهيزات العسكرية المتطورة وسعيها للحصول على التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال، فإنها تواجه نقصاً كبيراً في حجم القوى البشرية العاملة بالقوات المسلحة التي لا يتجاوز تعدادها 14 ألف جندي في مختلف الوحدات البرية والجوية والبحرية، ولذلك فإن الجيش القطري من بين الجيوش الصغرى في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً.

في آذار/ مارس 2014، صدر القانون رقم (5) تحت اسم قانون الخدمة الوطنية، الذي يفرض على كل قطري من الذكور ممن أتم الثامنة عشرة من عمره، ولم يبلغ الخامسة والثلاثين، ويعتبر اختيارياً، بحسب المادة السادسة من هذا القانون، بالنسبة إلى الإناث. لقد تحولت الخدمة العسكرية في شقها المؤسسي إلى عملية تحديث لقطاع الدفاع، «وانتقلت من كونها هيئة فتحت أبوابها أمام الإرادة التطوعية (...) لتصبح مع القانون الجديد أكاديمية ضخمة، برؤية واضحة (...) تبدأ بالجنسية لتشمل جميع عناصر ومقومات التنمية البشرية الشاملة»⁽⁴⁶⁾، وذلك من خلال خطة، كما جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي 2017، تجمع بين التكوين العسكري في ما يتعلّق بالرماية والتدريب على المعدات العسكرية، والتكوين الأكاديمي والمهني الذي يهدف إلى تكوين أطر تساهم في «تقطير الوظائف في القطاعين العام والخاص»⁽⁴⁷⁾.

ومنذ انطلاقتها، تخرّج فيها ما يفوق 21 ألف مجند يشكلون قوة احتياط أكبر كريدف مساعدة في حالة وقوع أزمات أو طارئاً يتطلب استدعاء الجيش. والأهم من ذلك أن الخدمة العسكرية تساهم في التخفيف من الاعتماد على الجنود الوافدين، وهذا معناه أن التجنيد الإجباري الذي يحظى بدعم مجتمعي يصب في استثمار القدرات البشرية للدولة التي توظف قدراتها المالية في استيعاب المتقدمين للخدمة، وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين لهم. وعلى هذا المستوى يلاحظ محمد المسفر أن تطبيق نظام التجنيد الإجباري يعتبر آلية فعالة لرفع الاكتفاء الدفاعي الذاتي⁽⁴⁸⁾.

44 Ron Mathews, "Managing the Revolution in Military Affairs," in: Bernard Loo (ed.), *Military Transformation and Strategy: Revolution in Military Affairs and Small States*, Contemporary Security Studies (New York and London: Routledge, 2009), pp. 44 - 62.

45 Zoltan Barany, "Big News! Conscription in the Gulf," *Middle East Institute*, 25/1/2017, accessed on 15/5/2020, at: <https://bit.ly/2R0fdID>

46 القوات المسلحة القطرية، *مجلة الطلائع*، العدد 12 (2018)، ص 20.

47 مركز الدراسات الاستراتيجية، القوات المسلحة القطرية، *التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2017* (الدوحة: 2017)، ص 16.

48 محمد صالح المسفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، *المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد*، العدد 9 (1998)، ص 21.

4. بناء تحالفات عسكرية جديدة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية

كان للحصار أثرٌ مباشر في تعزيز التعاون العسكري القطري- التركي، فقد دخلت حيز التنفيذ، في 7 حزيران/ يونيو 2017، اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين بعد مصادقة البرلمان التركي عليها، واعتمادها من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وهي اتفاقية يعود تاريخ توقيعها إلى 2014، وعدّلت عام 2016. وبمقتضاها تمّت إقامة قاعدة عسكرية ونشر قوات تركية في قطر، وتعزيز التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال الصناعة الدفاعية، وتمركز القوات المتبادل بين الجانبين.

من الناحية العملية، يرقى هذا التعاون إلى مستوى دفاع مشترك بين البلدين Collective Defense، حيث إن توقيت تصديق البرلمان التركي على هذه الاتفاقية والسرعة التي تم فيها البدء بنشر القوات التركية في أقل من أسبوعين بعد الحصار يبيّن عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حتى لو لم تتضمن هذه الاتفاقية صراحة مادة قانونية تنص على الدفاع المشترك، شبيهة بالمادة الخامسة لاتفاقية واشنطن عام 1949 المؤسسة لحلف الناتو.

والجدير بالذكر أنّ من بين ما جاء في قائمة المطالب الـ 13 التي اشترطتها دول الحصار على قطر هو إغلاق القاعدة العسكرية التركية الموجودة على الأراضي القطرية، وهذا يعدّ مخالفاً للقانون الدولي لأنّه يتضمّن انتهاكاً واضحاً لسيادة قطر وتدخلًا في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الثنائية. كما أنّ هذه القاعدة العسكرية هي نتاج لاتفاقية ثنائية بين دولتين لهما حقوقهما السيادية.

أما من الناحية السياسية، فإن هذا المطلب غير مبرّر لأن دول الحصار الخليجية تستقبل هي الأخرى على أراضيها قواعد عسكرية أجنبية مثل القاعدة الفرنسية في أبوظبي، وقاعدة الجفير في البحرين التي تتمركز فيها قيادة الأسطول البحري الأميركي الخامس، وقواعد أميركية أخرى في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يعكس هذا التعاون العسكري طبيعة التعاون القائم بين قطر وتركيا، وهو تعاون لم يعد بفعل أثر الحصار يقتصر على مجرد تبادل الزيارات، أو إرسال المبعوثين إلى المعاهد العسكرية من دولة إلى أخرى. ولكنه تطور إلى درجة التنسيق في الخطط والسياسات الدفاعية؛ ولهذا فإن الوجود العسكري التركي في قطر يتناسب مع طبيعة العلاقات بين البلدين، ويعكس ما تحتاج إليه الدولة المضيفة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وما تتميز به الدولة الأجنبية. إنه جزء من استراتيجية تنتهجها دولة قطر في تكيفها مع تهديدات بيئة النظام الإقليمي. بسبب الحصار، اكتسبت قطر حليفاً عسكرياً تلقتي معه في تصور مشترك لمصادر التهديدات الأمنية والتوافق والتنسيق في قضايا السياسة الخارجية⁽⁴⁹⁾. ونستطيع أن نطلق على الحلف القطري- التركي الحلف العسكري الدفاعي الذي يخدم أهدافاً متطابقة، حيث إنّ سلوك المتحالفين يتسم بالتوافق إزاء عدد من القضايا أو في مواجهة طرف معين⁽⁵⁰⁾.

بالتوازي مع ذلك، كان لحصار قطر أثرٌ مباشر في تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية. وأهم ما ميز هذه الشراكة انطلاق الحوار الاستراتيجي بين البلدين، حيث عقد اللقاء الأول في واشنطن في 30

49 بلغ عدد القمم الدبلوماسية التي جمعت أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ تاريخ الحصار ما يفوق 12 قمة دبلوماسية، أي إن متوسط اللقاءات بين الزعيمين هو قمة كل ثلاثة أشهر، الأمر الذي يؤكد أهمية العلاقات بين البلدين. من المنظور الدبلوماسي تساعد دبلوماسية القمة على التوصل إلى حلول سريعة وإتفاقيات مهمة بين الدول، لأن لقاء زعماء الدول، بما لديهم من صلاحيات دستورية واختصاصات دبلوماسية، يوفر الوقت والجهد وسرعة اتخاذ القرار. كما أنّها تمكن الزعماء من حوار مباشر، وصيغ واضحة للتنفيذ، وتفهم القضايا المطروحة عن قرب، والمساعدة على فهم الزعماء لبعضهم بعضاً.

50 لمزيد من الاطلاع على نظرية الأحلاف العسكرية والقواعد العسكرية، يمكن الرجوع إلى: السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، سلسلة أطروحات الدكتوراه 81 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)؛ طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

كانون الثاني/يناير 2018، والثاني في الدوحة في 13 كانون الثاني/يناير 2019، الذي أسفر عن تعزيز الشراكة الدفاعية في عدد من القضايا، وأهمها:

أ. «توسيع المرافق الحيوية في القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية في البلاد، وللتوفيق بين إجراءات التشغيل في هذه القواعد ومعايير حلف الناتو، مما يزيد من القدرة التشغيلية للقوات الأميركية المتمركزة في قطر.

ب. توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع قاعدة العديد الجوية. تساهم عروض دولة قطر لتمويل النفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستمرارية في تعزيز إمكانية وجود أكثر استدامة للولايات المتحدة.

ج. توسيع الشراكة البحرية الثنائية لتقوية مهمات الأمن الإقليمي، من خلال توفير وجود مرئي وراصد للجرائم البحرية في الخليج العربي.

د. مناقشة برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية FMS الذي تبلغ قيمته 26 مليار دولار والقائم حالياً بين البلدين»⁽⁵¹⁾.

بهذا الخصوص، يقول وزير الدفاع القطري، خالد بن محمد العطية: «... وضعت قطر رؤية 2040 للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة تتضمن عدداً من برامج التعاون الثنائي. وبالإضافة إلى قاعدة العديد الجوية، هناك أيضاً تعاون عسكري يتعلق بمشتريات الدفاع، والتمارين المشتركة، والتعاون البحري بغرض تأهيل القدرات الاستيعابية للموانئ البحرية العسكرية في قطر»⁽⁵²⁾.

حافظت العلاقات العسكرية القطرية الأميركية على التطور المستمر خاصة منذ حرب الخليج الثانية⁽⁵³⁾، وجاءت أزمة الحصار لتعزيز تلك العلاقات، لتتخذ طابعاً منظماً ومؤسسياً منذ توقيع اتفاقية تعاون دفاعي بين البلدين عام 1992، والتي تتجدد كل عشر سنوات، فقد تم تجديدها على التوالي في كانون الأول/ديسمبر 2002 وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، ويفترض كذلك تجديدها بناءً على مخرجات هذا الحوار الاستراتيجي عام 2023، الأمر الذي يوحي بأن الولايات المتحدة ليست لديها النية أو الرغبة في نقل قواعدها العسكرية خارج قطر، كما خطت وتسعى له دول الحصار التي أظهرت استعدادها لتقديم قاعدة بديلة من قاعدة العديد. هذه الأخيرة يتمركز فيها أكثر من 10 آلاف جندي أميركي، غالبيتهم من سلاح الجو، وتعتبر بالموازاة مع قاعدة السيلية أهم القواعد العسكرية الأميركية، ومقرّاً رئيساً للقيادة العسكرية المركزية في الشرق الأوسط.

باختصار، استثمرت قطر الحصار لرسم خريطة طريق لمستقبل الشراكة الدفاعية بين البلدين، تشمل مشاريع خاصة بتطوير البنية التحتية لقاعدة العديد كقاعدة دائمة تابعة للولايات المتحدة، والاستثمار في تكنولوجيا السلاح، والتقارب العملي⁽⁵⁴⁾.

51 ينظر: وزارة الخارجية القطرية، المكتب الإعلامي، البيان المشترك للحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي الثاني: معاً إلى الأمام (الدوحة: كانون الثاني/يناير 2019).

52 Marcus Weisgerber, "Qatar Wants to Host US Ships, Expand Air Base For American Families," *Defense One*, 31/1/2018, accessed on 15/5/2020, at: <https://bit.ly/3ibXGmE>

53 ينظر ما كتبناه في هذا الموضوع: Brahim Saidy, "Qatari-US Military Relations: Context, Evolution and Prospects," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 10, no. 2 (April 2017), pp. 286 - 299.

54 إبراهيم السعيد، "تعزيز التعاون الأمني يتصدر ثمار الحوار الاستراتيجي: تقدير أمريكي لجهود الدوحة في الحرب على الإرهاب"، جريدة الرابطة، 2018/2/1.

5. التقارب العملياتي

تعتبر التمارين العسكرية المشتركة، سواء بين مختلف أفرع القوات المسلحة أو مع جيوش دول أخرى تتشابه أو تختلف في العقيدة والخبرة العسكرية، من أهم العناصر التي تركز عليها السياسة الدفاعية لتحقيق هدف الحفاظ على الاستقلال الوطني، فامتلاك الأسلحة المتطورة والحديثة غير كافٍ من دون التدريب العسكري المشترك. ولعل من أهم وظائف هيئة الأركان⁽⁵⁵⁾ في كل القوات المسلحة هو التطوير على جميع المستويات لبناء قوة عسكرية تنظيماً وتسليحاً وتدريباً وتمويماً، تمتلك الجاهزية في وقت السلم والحرب. بلا شك يساعد التدريب المشترك على تحسين الجاهزية العسكرية، وتحديث الآليات والتدابير المشتركة، واكتساب الخبرات وتقوية الاحتراف، وتحقيق التقارب العملياتي Interoperability⁽⁵⁶⁾، ولهذا يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر إدارة العمليات القتالية، ويتوقف عليه نجاح القوات أو فشلها في تحقيق أهدافها.

على هذا المستوى، كان للحصار تأثير كبير في تكثيف التمارين المشتركة للجيش القطري مع عدد كبير من جيوش دول أخرى لأهداف عسكرية وسياسية على حدٍ سواء. الهدف العسكري هو تحقيق التقارب العملياتي⁽⁵⁷⁾ من خلال عشرات التمارين العسكرية مع القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية والتركية والإيطالية والباكستانية والهندية، وغيرها، وقوات الناتو. وشاركت فيها جميع الوحدات البرية والبحرية والجوية للجيش القطري. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، نذكر:

- أ. التمرين التعبوي العسكري «العضيد 2019»، الذي يهدف إلى «تدريب القادة وهيئة الركن على التخطيط والإسناد، وصد عمليات الاختراق، ومنع عمليات التسل»⁽⁵⁸⁾.
- ب. تمرين «الحارس المنيع 2020»، للاستجابة لأي تهديد أمني عابر للحدود.. والاستعداد والتحصين لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022⁽⁵⁹⁾.
- ج. تدريبات مشتركة بين البحرية القطرية من جهة، والبحرية الفرنسية والإيطالية والهندية والباكستانية والأميركية وغيرها، من جهة أخرى، في المياه الإقليمية القطرية حول العبور المشترك، ورصد الأهداف البحرية والجوية والأهداف تحت السطح، والمناورات والتشكيلات البحرية «مانوفرين إكس»، ومرافقة ناقلة أثناء العبور، وتمرين نقل المعدات والأطقم بين الزوارق...
- د. تمرين «استرن أكشن 19» المشترك بين القوات البرية والقوات الأميركية الذي استمر قرابة عام. واشتمل على التدريب على المشبهات، وعلى عملية صنع القرار العسكري وأعمال هيئة الركن وأوامر العمليات ومفهوم العمليات، وتنفيذ الهجوم المضاد⁽⁶⁰⁾.

55 هي هيئة عسكرية نظامية تجمع كبار الضباط وقادة الوحدات النظامية للقوات المسلحة لدولة ما. وهي المكلفة بالإدارة التنظيمية ورسم السياسات والبرامج العسكرية لتحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله القوات المسلحة، وهو حماية الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية.

56 يعرف حلف شمال الأطلسي مفهوم "التقارب العملياتي" بقدرة الحلفاء على العمل معاً بشكل مترابط وفعال لتحقيق الأهداف التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية. ويمكن القوات المسلحة بمختلف أفرعها من العمل على تحقيق التقارب في العقائد العسكرية، ومشاركة الإجراءات والبنية التحتية والقدرة على التواصل. وهو يقلل من الازدواجية ويساعد على تجميع الموارد. كما أنه لا يتطلب بالضرورة معدات عسكرية مشتركة. المهم هو توظيف المعدات بشكل جماعي في مرافق مشتركة، وأنها قادرة على التفاعل والتواصل وتبادل البيانات والخدمات مع المعدات الأخرى. ولا يمكن تحقيق التقارب العملياتي إلا من خلال الاستخدام الفعال للتوحيد القياسي والتدريب والتمارين والدروس المستفادة والعروض التوضيحية والاختبارات والتجارب. ينظر:

NATO, "Interoperability for Joint Operations," Backgrounder (July 2006), accessed on 17/5/2020, at: <https://bit.ly/2ZuhOJP>

57 حول مفهوم التقارب العملياتي وأهميته في العلاقات العسكرية القطرية الأميركية، ينظر ما كتبناه: Saidy, "Qatari-US Military

58 "الجيش القطري يختتم تمرين 'العضيد 2019' بمشاركة 4 دول"، الخليج أونلاين، 4/10/2019، شوهده في 9/7/2020، في: <https://bit.ly/3bG8PcL>

59 "الحارس المنيع". تمرين عسكري في قطر بمشاركة دولية واسعة"، الخليج أونلاين، 3/7/2020، شوهده في 9/7/2020، في: <https://bit.ly/2R0htcq>

60 "القوات المسلحة تختتم تمرين 'استرن أكشن 19' بمشاركة أميركية"، جريدة الشرق، 14/11/2018، شوهده في 9/7/2020، في: <https://bit.ly/2ZgWfM5>

ه. تمرين الدفاع الجوي الصاروخي جاديكسJadex مع القوات الأميركية بقاعدة العديد الجوية. «جرى خلال التمرين تنفيذ رحلة جوية بـ 4 طائرات ميراج (5-2000)، ومعها طائرة أمريكية (B-1) ضد طائرتين أمريكيتين (F-15). ويعتبر هذا التمرين محاكاة لمسرح العمليات، بالإضافة إلى محاكاة لتهديدات الصواريخ الباليستية متوسطة المدى».⁽⁶¹⁾

و. سلسلة من التمارين مع الجيش التركي من بينها، على سبيل الذكر، التمرين المشترك «الخدق 2018»، حول مراكز القيادة والسيطرة باستخدام المشبهات⁽⁶²⁾. وتمرين «أيفيس 2018»، حول تدريب القيادات على التخطيط والقيادة والسيطرة وأعمال الأركان، إضافةً إلى التنسيق بين القوات المسلحة القطرية والقوات التركية⁽⁶³⁾.

ز. إنشاء سرب عملياتي مشترك بين الجيش القطري ونظيره البريطاني، والذي يشمل سرب العمليات المشتركة والتدريب ومنظومة الحرب الإلكترونية والتفوق الجوي، وسيكون له دور في التغطية العملياتية لكأس العالم 2022.⁽⁶⁴⁾

أما على المستوى السياسي، فإن الهدف من هذه التدريبات توجيه رسالة رادعة تفيد أن الدولة تمتلك قوات مسلحة مدربة، وذات كفاءة قتالية عالية قادرة على خدمة أهداف الأمن الوطني والإقليمي والدولي. ضمن هذا السياق، تعتبر هذه التمارين شكلاً من أشكال الدبلوماسية الدفاعية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية في دعم العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتعزيز الحضور الدولي. وبطبيعة الحال، فإن التدريب المشترك يعدّ أحد أهم مجالات التعاون الدولي في العلاقات الدولية للجيش القطري. والملاحظ أن هذه التمارين أنجزت مع دول صديقة وحليفة مثل تركيا، وفي إطار اتفاقيات وبروتوكولات مكتوبة تنص على إجراء التمارين المشتركة، أو مع أحلاف عسكرية مثل حلف الناتو.

6. التعليم العسكري

يُعتبر التعليم ركناً أساسياً في رفع المستوى الاحترافي للجيش النظامي، وفي إعداد قيادات عسكرية ونخب قادرة على خدمة أهداف الاستراتيجية الوطنية، فالجيش المحترف لا يعني فقط الجيش المدرب الذي يمتلك قدرات قتالية عالية في إدارة العمليات العسكرية، بل يعني الجيش الذي يمتلك أفراداً تكويناً أكاديمياً ومعرفياً متميزاً يسمح لهم بتقدير مسؤوليتهم في الدفاع عن الدولة والحفاظ على كيانها السياسي، لذلك أضحت البعد التدريبي والبعد الأكاديمي في الكليات العسكرية عملية متلازمة وغير منفصلة، إذ يتدرج الضابط في التأهيل العلمي وتطوير الخبرات من رتبة عسكرية إلى أخرى ومن منصب إلى آخر في المؤسسة العسكرية. كما أن مواكبة التطور في الفكر الاستراتيجي وتكنولوجيا المنظمات العسكرية لا تتحقق إلا من خلال عملية التأهيل العلمي المستمر للعنصر البشري في الجيش.

من هذا المنطلق، تعمل قطر منذ مدة على تقوية التعليم العسكري في إطار «رؤية قطر الوطنية 2030». ومن بين أهم المؤسسات التعليمية العسكرية نذكر كلية أحمد بن محمد العسكرية التي يعود تاريخ تأسيسها

61 "القوات الجوية الأميركية تشارك في تمرين الدفاع الجوي الصاروخي 'جاديكس'"، جريدة العرب، 2019/3/7، شوهد في 2020/9/7، في: <https://bit.ly/3bLdydr>

62 "ختام تمرين 'الخدق 2018'"، جريدة الوطن، 2018/12/25، شوهد في 2020/9/7، في: <https://bit.ly/339m7uo>

63 "رئيس أركان القوات المسلحة يشهد ختام تمرين إيفيس 2018 في تركيا"، جريدة العرب، 2018/5/10، شوهد في 2020/9/7، في: <https://bit.ly/2QZ2Syd>

64 "قطر تشتري 24 مقاتلة تايفون وتشكل سرباً عملياً مع بريطانيا"، الخليج أونلاين، 2017/12/10، شوهد في 2020/9/7، في: <https://bit.ly/3bzmv9h>

إلى عام 1996 والتي تضطلع بمهمة التدريب العسكري والتكوين الأكاديمي للمرشحين ليكونوا ضباطاً في الوحدات العسكرية والأمنية⁽⁶⁵⁾، وكلية الزعيم محمد بن عبد الله العطية الجوية التي أُسِّتت عام 2014 لتخريج ضباط قطريين في الطيران العسكري وعلوم الطيران⁽⁶⁶⁾، وأكاديمية محمد بن غانم الغانم البحرية التي تأسست عام 2019 وتقوم بتأهيل الضابط البحري، وتمنح درجة البكالوريوس في العلوم البحرية والهندسة البحرية⁽⁶⁷⁾.

وفي عام 2018 تم تأسيس أكاديمية خاصة بالخدمة الوطنية تشرف على العملية التعليمية للمرشحين⁽⁶⁸⁾. وفي عام 2014 تأسست كلية القيادة والأركان المشتركة التي تُعنى بتأهيل منتسبيها لشغل مناصب قيادية⁽⁶⁹⁾. هذا إضافة إلى عدد من المعاهد، مثل معهد تدريب الضباط، ومعهد تدريب ضباط الصف، ومعهد تدريب المستجدين، ومعهد اللغات، وغيرها. وهذه المؤسسات والمعاهد توجد تحت مظلة هيئة الكليات والمعاهد التي تدير كل العمليات التعليمية والتدريبية والتأهيلية في الجيش القطري. ومن بين المشاريع الكبرى تأسيس مدينة تعليمية عسكرية متكاملة تضم جميع الكليات والمعاهد والمراكز والمؤسسات التعليمية العسكرية، مع مرافقها التدريبية والقتالية والرياضية، وإنشاء أكاديمية في الدراسات العليا⁽⁷⁰⁾.

يعكس هذا الاستثمار القوي في التعليم العسكري مستوى احترافية الجيش القطري ودور هذه المؤسسات في تحويل الضباط إلى مخططين استراتيجيين وصانعي قرار قادرين على توظيف خبرتهم في تحقيق أولويات الأمن الوطني، فالجيل الجديد من الضباط يجمع في مساره المهني بين التدريب الميداني الجيد والإلمام بالثقافة الاستراتيجية المعاصرة، وهذا ما يساهم في تقليل الاعتماد على الكوادر الأجنبية وتأهيل خبرات وطنية تستجيب للاحتياجات الوطنية، أي، بعبارة أخرى، الاعتماد على الموارد البشرية الذاتية في بناء نموذج محلي للتعليم العسكري وإنتاج المعرفة المتخصصة في هذا المجال ونشرها.

خاتمة

يستخلص من هذه الدراسة أنّ السياسة الدفاعية القطرية تقوم على أساس الحفاظ على الوحدة الترابية والدفاع عن الحدود، وحماية أمن القطريين، وتقوية الألفاء العسكرية والشراكات الاستراتيجية واتفاقيات التعاون العسكري. وتعدّ هذه السياسة أداة من أدوات السيادة الوطنية وأحد عناصر قوة الدولة ضمن منظومة الأمن الوطني، فالجيش القطري متموضع للدفاع عن وطنه، وقدراته العسكرية وتمارينه التدريبية وهيكلته قواته تتوافق مع عقيدته الدفاعية. بعبارة أخرى، تسعى السياسة الدفاعية القطرية لخدمة المصلحة الوطنية العليا المتمثلة في السيادة الوطنية وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية.

كان للحصار تأثيرٌ مباشر في هذه السياسة، خاصة في ما يتعلق بتصور مصادر التهديد التي باتت ترتبط بالجوار وبيئة إقليمية مضطربة وشديدة التعقيد. أدّى الحصار دوراً مهماً في تعزيز عملية التحديث للجيش القطري التي كان مخططاً لها منذ عدة سنوات. على سبيل المثال، انطلق العمل بالخدمة الوطنية عام 2014، لكن بفعل تأثير الحصار تحولت إلى أولوية كبرى في التخطيط الدفاعي القطري. كما أنّ الشراكة الاستراتيجية مع تركيا تحولت إلى حلف دفاعي يخدم أهدافاً متطابقة.

65 ينظر: القرار الأميري رقم (45) لسنة 2010 المتعلق بتنظيم كلية أحمد بن محمد العسكرية.

66 ينظر: القرار الأميري رقم (65) لسنة 2014 المتعلق بإنشاء وتنظيم كلية الزعيم محمد بن عبد الله العطية الجوية.

67 ينظر: القرار الأميري رقم (54) لسنة 2019 المتعلق بإنشاء وتنظيم أكاديمية محمد بن غانم الغانم البحرية.

68 ينظر: قانون رقم (5) لسنة 2018 بشأن الخدمة الوطنية (المادة 50، الباب السادس).

69 ينظر: القرار الأميري رقم (64) لسنة 2014 المتعلق بإنشاء وتنظيم كلية جوعان بن جاسم للقيادة والأركان المشتركة.

70 القوات المسلحة القطرية، مجلة الطلائع، العدد 16 (2019)، ص 28 - 29.

باختصار، استطاعت قطر استثمار الحصار لتحسين وضع الدولة الاستراتيجي ومراجعة سياسة الدفاع نحو تبني التحديث المتواصل بشكل مؤسساتي، وإدخال تغييرات لإعادة التوازن بين المتطلبات الطارئة والتهديدات المحتملة. بكل تأكيد هذه الإصلاحات العسكرية قبل الحصار وبعده رفعت مستوى القدرات القتالية للجيش القطري، وأسهمت في بلورة ثقافة استراتيجية بـ «نظرة جديدة» New Look، وكان لها أثر إيجابي في السياسة الداخلية في ما يتعلق بالأدوار غير العسكرية للجيش وعلاقته بالمجتمع، وفي السياسة الخارجية، إذ إن أدوات الدبلوماسية الدفاعية التي استثمارها الجيش ساهمت في خدمة أهداف السياسة الخارجية.

لقد دخلت قطر فعلياً في حالة حرب بسبب الحصار؛ لكن هذه الأزمة أتاحت فرصة كبيرة لتعزيز المصالح الوطنية. بناءً على هذه التجربة، يمكن القول إن أي أزمة عسكرية تتم إدارتها بشكل جيد وناجح تقود إلى تأمين مزيد من المصالح وبناء توازنات استراتيجية جديدة. تبقى هذه الأزمة في دائرة الأزمات التقليدية لكونها ناجمة عن عوامل تقليدية ترتبط بالتضارب في المصالح والسياسات بين قطر ودول الحصار. وفي مثل هذه الأزمات يؤدي الجيش دوراً مهماً في إظهار قوة الردع وحشد القوات وتشكيل التحالفات.

باختصار، يستخلص من هذه الدراسة أن الحصار أتاح تقييم قدرة النخب العسكرية القطرية على تحقيق الأهداف الوطنية في أوقات الأزمات والتهديدات العسكرية الخارجية، وتطوير منهج التحكم في التصعيد وإدارة الأزمات. وكان للقدرات الذاتية للجيش القطري، بالتوازي مع الاعتماد على حلفاء وشركاء من خارج المنطقة، دورٌ كبير في حرمان دول الحصار من المسّ بالسيادة الوطنية.

المراجع

العربية

- أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 81. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- إبراهيم اسعدي. «واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي». **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات. 2011/1/24.
- الحربي، سليمان عبد الله الحربي. «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)». **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 19 (صيف 2008).
- شهاب، مجيد حميد. «الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما». **مجلة آداب الكوفة**. العدد 5 (2009).
- عبيد، نايف علي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 28. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- العجمي، ظافر محمد. **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 56. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- قبلان، مروان. «سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا». **سياسات عربية**. العدد 28 (أيلول/ سبتمبر 2017).
- القوات المسلحة القطرية. **مجلة الطلائع**. العدد 10 (2018).
- _____ . **مجلة الطلائع**. العدد 11 (2018).
- _____ . **مجلة الطلائع**. العدد 12 (2018).
- _____ . **مجلة الطلائع**. العدد 13 (2018).
- _____ . **مجلة الطلائع**. العدد 15 (2019).
- _____ . **مجلة الطلائع**. العدد 16 (2019).
- مركز الدراسات الاستراتيجية. القوات المسلحة القطرية. **التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 2017** (الدوحة: 2017).
- المسفر، محمد صالح. «التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي». **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**. العدد 9 (1998).
- مسلّم، طلعت أحمد. **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- وزارة الخارجية القطرية. المكتب الإعلامي. **البيان المشترك للحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي الثاني: معاً إلى الأمام** (الدوحة: كانون الثاني/ يناير 2019).

الأجنبية

- Battistella, Dario. *Théories des relations internationales*. Paris: Les Presses de Sciences Po, 2006.
- Browning, Christopher S. "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature." *Cambridge Review of International Affairs*. vol. 19, no.4 (December 2006).
- Bucur-Marcu, Hari (ed.). *Essentials of Defence Institution Building*. Vienna and Geneva: DCAF, 2009.
- Bucur-Marcu, Hari. Philipp Fluri & Todor Tagarev (eds.). *Defence Management: An Introduction*. Geneva: DCAF, 2009.
- Buzan, Barry. Ole Wæver & Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998.
- Chuter, David. *Governing & Managing: The Defence Sector*. Pretoria: Institute for Security Studies, 2011.
- Cohen, Stuart A. "Small States and their Armies: Restructuring the Militia Framework of the Israel Defense Force." *Journal of Strategic Studies*. vol. 18, no.4 (December 1995).
- Cooper, Andrew & Bessma Momani. "Qatar and Expanded Contours of Small State Diplomacy." *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*. vol. 46, no. 3 (September 2011).
- Kamrava, Mehran. *Qatar: Small State, Big Politics*. Ithaca, NY and London: Cornell University Press, 2013.
- Le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF). "Politiques de sécurité nationale." *DCAF Backgrounder*. no. 1 (2008).
- Loo, Bernard (ed.). *Military Transformation and Strategy: Revolution in Military Affairs and Small States*. Contemporary Security Studies. New York and London: Routledge, 2009.
- Maass, Matthias. "The Elusive Definition of the Small State." *International Politics*. vol. 46, no.1 (January 2009).
- Markowski, Stefan & Peter Hall. "Challenges of Defence Procurement." *Defence and Peace Economics*. vol. 9, no. 1- 2 (1998).
- Mearsheimer, John J. "The False Promise of International Institutions." *International Security*. vol. 19, no. 3 (Winter 1994/1995-).
- Mintz, Alex & Chi Huang. "Defense Expenditures: Economic Growth, and the 'Peace Dividend'." *The American Political Science Review*. vol. 84, no. 4 (December 1990).
- Mintzberg, Henry. "The Fall and Rise of Strategic Planning." *Harvard Business Review*. vol. 72, no. 1 (January-February 1994).
- NATO. "Interoperability for Joint Operations." Backgrounder (July 2006). at: <https://bit.ly/2ZuhOJp>



- Owen, Roger. *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. New York and London: Routledge, 2006.
- Porter, Michael E. "What is Strategy?." *Harvard Business Review*. vol. 74, no. 6)November-December 1996(.
- Rothstein, Robert. *Alliances and Small Powers*. New York: Columbia University Press, 1968.
- Saïdy, Brahim. "GCC's Defense Cooperation: Moving Towards Unity." E-Note. *Foreign Policy Research Institute* (October 2014).
- _____. *The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command*. The Philadelphia Papers 6. Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2014.
- _____. "Qatari-US Military Relations: Context, Evolution and Prospects." *Contemporary Arab Affairs*. vol. 10, no. 2 (April 2017).
- _____. "Qatar's Defense Policy: Smart Choices of a Small State." Policy brief. no. 24 (June 2018). paper presented at the SSANSE conference. Institute of International Affairs and the Centre for Small State Studies. University of Iceland, Reykjavik, 262018/6/.
- Stolberg, Alan G. *How Nation-States Craft National Security Strategy Documents*. Carlisle, PA: U.S. Army War College, 2012.
- Walt, Stephen M. "The Renaissance of Security Studies." *International Studies Quarterly*. vol. 35, no. 2 (June 1991).
- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Addison-Wesley in Political Science. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.